

للعلوم والتكنولوجيا والابتكار سبعة (07) أنواع من الممارسات المخالفة للأمانة العلمية. وذكر من بينها الاتصال والسرقة العلمية في المادة 12 التي نصت صراحة "يحضر على الباحث أن ينسب إلى نفسه جزءاً أو كلاً من عمل غيره، أو إهمال الإشارة إلى مصدر أي فكرة مهما كانت" [16]

وفي ذات الصدد ذكر دليل عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في إطار سلسلة دعم التعليم والتعليم في الجامعة بعض الأمثلة الشائعة للسرقة العلمية من أهمها:

- نقل معلومات من الانترنت ونشرها أو إعادة استخدامها دون الإشارة إليها بعلامة الاقتباس:
- إعادة صياغة أفكار أو معلومات من مواد منشورة أو مسموعة دون ذكر مصدرها الحقيقي:
- تقديم أفكار في نفس الشكل والترتيب كما هي معروضة في مصدر آخر دون الإشارة إليه:
- شراء نص من شخص آخر والادعاء بأنه من تأليفك:
- استخدام رسم أو صورة أو فكرة لشخص آخر دون الاستشهاد المناسب. [17]

كما حدد الكاتب (سيد الهواري) في كتابه "دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية" ثمانية (08) أشكال للسرقة العلمية كما يلي: [18]

- استخدام أفكار شخص آخر دون نسبتها إليه.
- اعتماد أسلوب مشابه لأسلوب مؤلف آخر في متن البحث دون الإشارة إليه:
- استخدام أسلوب شخص آخر بنقل الكلمات حرفيًا دون الإشارة إلى العبارات المنقولة:
- عدم صحة التوثيق عن طريق إغفال ذكر اسم المؤلف أو عنوان المؤلف أو مكان النشر أو سنة أو بلد النشر.
- إسقاط بعض الكلمات عند النقل الحرفي للعبارات سواء تم ذلك بقصد أو من غير قصد:
- تبني أفكار وكتابات بعض المؤلفين المعروفين دم دقتهم أو نقص أمانتهم العلمية أو تحيزهم:
- استخدام مقالات الجرائد الموجهة للدعائية الحزبية أو الشعبوية، أو الكتابات التي نشرت تحت ظروف الحرب:
- تضليل القاريء عن طريق إدراج مراجع في قائمة المراجع لم يتم استخدامها أصلًا في البحث:
- وفيما يلي أكثر انتشاراً وشيوعاً للسرقة العلمية:

النقل أو النسخ من الانترنت:

ساهمت شبكة الانترنت بشكل مباشر في توفير كم هائل من المعلومات وسهلت الاستفادة منها بشتى الطرق بفضل خصائص (النسخ واللصق والقص). إلا أن لا يعني بأي حال من الأحوال عدم الإشارة إلى مصادر المعلومات وتوثيقها. فالانترنت شأنها شأن المصادر الورقية الأخرى يمكن توثيق معلوماتها لأنها محمية أيضًا بموجب حقوق المؤلف. [19]

كتابة أو إعادة صياغة أفكار أو معلومات دون ذكر مصدرها:
هو أن يقوم باحث ما باخذ أفكار أو معلومات عن باحث أو كاتب آخر ولا يشير إلى ذلك في التهميش وينسبها إلى نفسه.

[20]

شراء عمل أو بحث من شخص آخر:

من بين الظواهر المستشرية أيضًا للسرقة العلمية هو لجوء بعض الأشخاص من ذوي الأموال إلى شراء الأبحاث والكتب الجاهزة ونسبتها لأنفسهم، أو دفع الأموال لأشخاص آخرين للكتابة نيابة عنهم لهم. وتسمى هذه العملية بالسرقة العلمية المزدوجة: لأن الأشخاص الذين يتلقون أجراً على هذا العمل عادة ما يقومون بنقل المعلومات من عدة مصادر دون توثيقها. [21]

سرقة الفكرة أو الأسلوب:

هي استخدام مفهوم أو رأي مماثل لا يدخل في إطار المعرف العامة.

هو إعادة تمثيل عمل شخص آخر باستخدام وسانط أخرى كالصور والنصوص والفيديو. [22]

الاتصال بالترجمة :

هي ترجمة المحتوى للغات أخرى واستخدامه دون الإشارة إلى العمل الأصلي. [23]

ثالثاً: التقنيات والفنـيات المستـخدمـة في الـبحـث العـلـمـي

العديد من الطلبة بل حتى الباحثين يسقطون أحياناً في فخ السرقة العلمية بدون قصد منهم، فقط لعدم تمكّنهم من تقنيات البحث العلمي الصحيح وجهلهم بأبجدياته. وهذا ما يتضح من خلال العديد من التبريرات المقدمة من طرف الطلبة مثل: (عدم معرفة أن المعلومات الموجودة على شبكة الانترنت محمية بموجب حقوق المؤلف، عدم التمكن من إعادة صياغة هذه الجملة بأسلوبهم الخاص، نسيان وضع علامات التنصيص...). وقد أدركت بعض الجامعات ذلك مبكراً فقامت بتخصيص دورات تدريبية وورش عمل تعنى بمنهجية البحث العلمي في مختلف الأطوار الجامعية، وتعمل على تلقين الطلبة والباحثين تقنيات وأبجديات البحث العلمي وتمكينهم من الكفاءات الأساسية اللازمة لممارسة البحث الأكاديمي الصحيح، وتحثّهم في نفس الوقت على تكريس النزاهة العلمية في الأوساط الأكاديمية؛ من خلال العمل في جو من المسؤولية والتعاون المشترك والاحترام المتبادل، وكذا رفعوعي الطلبة بمفهوم الاتصال وصورة المختلفة وأثره السلبية على البحث العلمي، وإرشادهم بكيفية تجنب الوقوع في المخالفات المنافية للأمانة العلمية.

وفيما يلي نستعرض أهم الكفاءات التي تدعم البحث العلمي الأكاديمي الصحيح، والواجب تلقينها لكل باحث أو طالب في مختلف الأطوار الجامعية.

التبـيـيق: [24]

يقصد بعملية التوثيق أو الإسناد إلـاقـ النـص بـمـصـدرـه الأـصـلـي بـصـورـة وـاضـحة تـمـكـنـ من إـمـادـ القـارـىـ بـمـعـلـومـات كـافـية لـتـبـعـ مـصـدرـ كلـ مـعـلـومـة. [25] وـعـرـفـتـهـ وكـالـةـ الـجـامـعـةـ لـلـدـرـاسـاتـ الـعـلـياـ وـالـبـحـثـ الـعـلـمـيـ بـجـامـعـةـ الـمـلـكـ سـعـودـ تـحـتـ عنـوانـ توـثـيقـ الـاستـشـهـادـ "ـالـمـرـادـ بـهـ إـبـاتـ الـمـصـادـرـ الـتـيـ اـسـتـقـيـتـ مـنـهاـ مـعـلـومـاتـكـ وـأـفـكارـكـ". [26] وـالـتـوـثـيقـ يـتـمـ عـادـةـ عـنـ طـرـيقـ قـائـمةـ مـخـصـصـةـ لـلـمـصـادـرـ وـالـمـرـاجـعـ أـوـ مـاـ يـعـرـفـ بـالـبـبـلـيـوـغـرافـيـاـ.

كما أكد هذا الكاتب (سيد الهواري) بيقوله: "... ولا تقتصر الأمانة العلمية على الإشارة إلى مصدر النصوص أو الكلمات فقط، بل من الضروري الإشارة إلى مصدر كل جدول وكل شكل وكل بيان حتى كل رقم ...". [27]

كما يتوجب على الباحث تجنب الإكثار من ذكر المراجع، والتقييد بذكر المراجع التي اعتمد عليها في البحث فقط دون سواها، وفي هذا نصت المادة 13 من ضوابط الأمانة العلمية للخطبة الوطنية للعلوم والتقنية والابتكار بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية تحت عنوان عدم تحري الدقة في الإسناد والمراجع ما يلي: "ينبغي على الباحث تجنب المبالغة في ذكر المراجع العلمية والإسناد دون الرجوع إليها، وتلافي سرد أسماء المراجع للبياء بسعة خلفيته العلمية في مجال بحثه، من أجل ترسیخ الانطباع لدى القراء أو المحكمين بإحاطته بمجمل ما يدور في نطاق تخصصه". [28]

الاقتبـاس: [29]

ويسمى أيضاً بالاستشهاد، وهو يعني أن نقبس معلومات أو كلمات آخرين ونستخدمها في متن البحث. وقد ورد في سلسلة دعم التعليم والتعلم بجامعة الإمام محمد بن سعود، أن الاقتباس معناه "أن تستخدم كلام شخص آخر نصاً". [30]. ويتم الاقتباس بطريقتين:

الاقتبـاسـ المـباـشرـ:

يتم عن طريق نقل المعلومات أو الكلمات حرفيًّا كما وردت في النص الأصلي، أو هو القيام بنسخ ولصق النص

صلبي في المتن، ويقتضي الاقتباس المباشر كتابة العبارة المنقولة من كما وردت في النص الأصلي وبنفس ترتيب الكلمات دون تغيير في سياق المعنوي، ومن ثم وضعها بين قوسين أو شولتين في المتن مع الإشارة إلى مصدرها بدقة في التهميش وفي قائمة المراجع، دون أن يتجاوز حجم النص المقتبس في العادة 3 أو 4 أسطر على أكثر تقدير. ويعرف أيضاً بأنه: "نسخ النص الأصلي المنشور في مكان آخر" [31]

ومن بين أهم الحالات التي تستدعي اللجوء إلى الاقتباس المباشر ذكرها:

عندما يكون النص الأصلي عبارة قول مأثور أو تعريف.

عندما يصعب على الباحث إعادة صياغة النص الأصلي.

إذا كانت عبارات النص الأصلي لها دلالات معينة لا تحتمل التأويل. [32]

الاقتباس غير المباشر:

ويتم بطرقتين إما عن طريق التلخيص أو عن طريق إعادة الصياغة. [33]

التلخيص:

يتم عن طريق اختصار عبارات وكلمات وأفكار النص الأصلي وتقديمها بالأسلوب الخاص للباحث دون أن يستخدم أي كلمة أو عبارة استخدماها صاحب النص الأصلي. وأشار إليه الكاتب عبد الرزاق السنهوري بقوله: " يأتي الاقتباس عن طريق التلخيص إذا عمد مؤلف إلى مصنف أدبي أو علمي، ولخصه تلخيصاً واضحاً ينقل إلى القارئ صورة صحيحة من المصنف الأصلي. وهذا هو الابتكار الذي ساهم به الملخص، فقد أضفى شخصيته على التلخيص، وبذل جهداً محسوساً فيما قام به من عمل" [34]. ويتم اللجوء إليه عادة في حالة ما إذا كانت إعادة صياغة النص الأصلي أو اقتباسه بشكل مباشر سيطرين البحث كثيراً. [35]

ويتميز عن الاقتباس المباشر في أن التلخيص يشترط فيه أيضاً ذكر المصدر في المتن بعد الملخص مباشرة، ومن ثم الإشارة إليه في قائمة المراجع.

إعادة الصياغة: [36]

تعرف بأنها: "إعادة كتابة اقتباس ما باستخدام كلماتك الخاصة معتمداً على الفكرة الأساسية للمؤلف الأصلي." تعرف بأنها: "إعادة كتابة اقتباس ما باستخدام كلماتك الخاصة معتمداً على الفكرة الأساسية للمؤلف الأصلي." [37] وهي إذن تكرار للأفكار والمعلومات المذكورة في النص الأصلي بالأسلوب الخاص للباحث، دون ذكر أي كلمات أو عبارات من النص الأصلي، مع مراعاة الحفاظ على نفس أفكاره.

وأهم مهارات وخطوات إعادة الصياغة: ضرورة قراءة النص وفهمه جيداً، تحديد الأفكار الموجودة فيه، إعادة كتابة النص بالأسلوب الباحث دون الرجوع إلى النص الأصلي، التأكد من تغطية جميع النقاط، التأكد من عدم تلخيص النص. [38] ويتم اللجوء إلى إعادة الصياغة عادة لتوضيح بعض العبارات الغامضة التي يصعب على القراء فهمها في النص الأصلي. [39] وتشترك إعادة الصياغة مع التلخيص في أن كلاهما يتطلب ذكر المصدر في المتن، ومن ثم الإشارة إليه في قائمة المراجع، وتختلف عنه في كون الباحث لا يلتزم عند إعادة الصياغة بإيجاز أو اختصار العبارات أو الكلمات.

٢٤

رابعاً: أساليب مواجهة السرقة العلمية وكيفية تجنب الوقوع فيها:

تختلف آليات وأساليب مواجهة السرقات العلمية ما بين التدابير والإجراءات القانونية التي أقرتها القوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية والقوانين المنظمة للجامعة والبحث العلمي، وكذا الآليات التقنية والتكنولوجية التي تم بالاعتماد على التقنيات الرقمية، إضافة إلى الجانب الأخلاقي المكرس بموجب العرف الأكاديمي والمواثيق الجامعية والأخلاق المجتمعية المتعارف عليها. وسنستعرض فيما يلي جانباً من آليات وأساليب مواجهتها كما يلي:

قوانين الملكية الفكرية كوسيلة ردع وحماية قانونية: